الجغرافيا الاجتماعية و جدلية المكان الاجتماعي

المحاضرة الاولى

في الجغرافيا الاجتماعية للمدينة

أ.د. مضر خليل عمر

المدخل

في كتابة هذه المحاضرات اعتمدت بشكل كبير على كتاب Urban Social Geography : An Introduction لمؤلفيه Paul Knox و Steven Pinch، ولأنه كتاب منهجي و غني بمادته العلمية لذا فانه قد شكل العمود الفقري لهذه المحاضرات من حيث تسلسل المفردات و مادتها ، مع اضافات من مصادر اخرى حيثما تطلب الامر . فهذه المحاضرات ليست ترجمة للكتاب المذكور آنفا ، بل استيعابا للأفكار الواردة فيه و عرضها بما يتناسب مع المنهج الدراسي .

المدينة يراها البعض لوحة فسيفسائية ، كل حجر فيها يمثل شيئا من بنيتها العمرانية والاجتماعية والاقتصادية . فالتناغم بين استعمالات الارض وتنظيمها المكاني ، و الجيريات (المحلة) السكنية فيها بما تمثله من مستويات عمرانية و اجتماعية - اقتصادية و توزيعها على مساحة المدينة يشكلان الصورة الاجمالية للمدينة و يعرضان صورة حية عن حياتها الاقتصادية و نظامها الاجتماعي ، ومستوى حضارتها وثقافة مجتمعها .

ولما كان السكن ليس من صفات الكائن الحي ، والمدينة كيان حي يتفاعل مع بيئته ، و كل عنصر من عناصره معرض للتغيير نموا و اضمحلالا ، لذا فان هذه اللوحة الفسيفسائية في تغير دائم حسب مجريات الحياة والمؤثرات الاقتصادية و البيئية و السكانية ، وبالمحصلة النهائية تتشكل الصورة المتحركة للمدينة . وأية دراسة لها انما هي لقطة عدسة كاميرا في لحظة معينة من الزمن . واخذ لقطات متباينة زمنيا للمدينة توفر فرصة لدراسة نموها وتطور الحياة الاقتصادية - الاجتماعية فيها . وفي علم الجغرافيا فان اية خارطة او صورة يجب ان يوثق فيها او معها الزمان والمكان . فكل شيء في الحياة عامة ، والمدينة خاصة متحرك ومتغير عندما ينظر له مقارنة مع ما كان عليه سابقا . فعندما يسكن عريسان بيتا جديدا ، و تتم زيارتهم بعد عشر سنوات سيلاحظ التغيير في كل شيء : الابناء ، العمر ، اقتصاديا ، اجتماعيا ، بيئيا . فكيف الحال مع الحي السكني ؟ مع المدينة ؟ مع الاقليم ، مع البلاد ، مع العالم ؟ هذا هو نهج دراسة البنية الاجتماعية للمدينة لمعرفة ما ظهر على الارض من نتاج عوامل عديدة وعمليات متشابكة تؤثر في هذه البنية الاجتماعية وتشكل مظهرها الارضي .

وعند دراسة المدينة وبنيتها الاجتماعية ترد الى الذهن تساؤلات عديدة ، بعضها عصي عن الاجابة للوهلة الاولى ، وبعضها يبدو ساذجا ولكن الاجابة عنه ليست كذلك . فعلى سبيل المثال لا الحصر ، من التساؤلات التي تتطلب الاجابة عنها :

لماذا يتوزع سكان المدن على جيريات سكنية متميزة طبقا للعرق والطبقة الاجتماعية التي تسكنها ؟ بعبارة ادق ، لماذا تتشكل مناطق اجتماعية في المدينة ؟

وما هي العمليات المسؤولة عن ذلك ؟ (الاسباب الكامنة وراء ذلك) وهل هناك سمات اخرى تؤدي ايضا الى انعزال الافراد والمجاميع سكنيا عن بعضهم البعض ؟
كيف تؤثر جيرة السكن (المحلة) على سلوك ساكنيها ؟ اي هل هناك حتم مكاني لممارسة سلوك معين طبقا للطبقة الاجتماعية ؟
كيف يختار الافراد اماكن عيشهم وما هي معوقات خياراتهم والعوامل التي تحددها ؟ اي الى اية درجة الافراد والاسر احرارا في اختيار اماكن سكنهم ؟
ما هي المجاميع القادرة على تشكيل الجغرافيا الاجتماعية للمدينة ، ولصالح من ؟ اي من يقود المدينة بحيث تأخذ بنيتها الراهنة وتنظيمها المكاني ؟

لقد حاول كتاب كثيرون الاجابة عن هذه الاسئلة منفردة او بمجملها ، كل في ضوء اختصاصه العلمي او المهني ، و قد اشرت الاجابات طيفا واسعا من التنظيمات الاجتماعية و الاقتصادية والسياسية التي تعمل مع بعضها البعض لتؤثر على المدينة و تشكل بنيتها الاجتماعية. وقد ادى ذلك الى أن تتبلور قناعة مفادها ان استيعاب اي مدينة يستوجب بالضرورة منظورا واسعا وعمقا في التحليل ، ففي المدينة كل شيء مرتبط في اي شيء اخر فيها ، طبقا للقانون الجغرافي الاول .

لدراسة البنية الاجتماعية للمدينة ، من حيث توزيع المجاميع والطبقات الاجتماعية و العرقية وانماطها المكانية (الموزائيك الذي ترسمه وتشكله المناطق الاجتماعية فيها)، و الية تشكل هذا التوزيع والعوامل المؤدية اليه و المؤثرة عليه فقد تنوعت مناحي الدراسات ، ولكن في الجغرافيا البشرية فقد حددت اربع مناحي لدراسة البنية الاجتماعية للمدينة ، هي :

١- المنحى الكمي ،

وفق هذا المنحى نجد وصفا كميا للتنظيم المكاني للمدينة باستخدام بيانات احصائية يتم تمثيلها بصيغة خرائط ، رسوم بيانية ، جداول ، و معادلات رياضية . ورواد هذا المنحى هم اقتصاديو الكلاسيكية الجديدة و علم الاجتماع الوظيفي . ويهدف هذا المنحى الى ترسيخ العملية في الوصف بعيدا عن الانطباع الذاتي او الموقف الشخصي . ويشكك البعض في مدى حيادية الباحث وموضوعيته في اختيار البيانات والتعبير عن نتائجها ، فالإنسان محكوم بعوامل داخلية وخارجية تؤثر على افكاره وسلوكه بشكل مباشر وغير مباشر . فالنتائج تكون موضوعية طالما البيانات المعتمدة في التحليل صحيحة ودقيقة وتم اختيارها بتجرد عن الاهواء او الانحياز الطبقي والفكري .

طبقا لهذا المنحى يختار الباحث المؤشرات التي يرى انها تساعد في رسم ملامح البنية الاجتماعية للمدينة . والاعتقاد السائد وجود ثلاثة محاور (ابعاد) تتداخل مع بعضها البعض وتتفاعل لتشكيل البنية الاجتماعية للمدينة ، وهي : البعد الديموغرافي ، الوضع الاقتصادي للسكان ، و الحالة العمرانية للسكن . ولكل واحد من هذه الابعاد مؤشرات الخاصة به . وقد اوصلت نتائج الدراسات الى ما عرف بدورة حياة المحلة (الحي السكني) و سلسلة الفراغات السكنية ، و موقع الاسرة حسب دورة حياتها في المدينة ، وغيرها من المفاهيم والتنظيرات .

٢- المنحى السلوكي ،

خلافا للافتراضات المعيارية غير الواقعية ، الناجمة عن نظريات تركز على ما يجب ان يكون بدلا من ما هو كائن فعلا ، فقد تشكل المنحى السلوكي كوصف وظيفي للكلاسيكية الجديدة. التركيز هنا على دراسة نشاطات الافراد و عملية صناعة القرارات عندهم ، اين يعيشون ضمن عالمهم المدرك على سبيل المثال (الخارطة الذهنية للمدينة والاقليم) . وقد اشتقت العديد من المفاهيم التفسيرية من علم النفس الاجتماعي مع التأكيد على الطرائق التي يختبر بها الناس العالم من حولهم . و يهتم الجغرافيون ومنذ امد غير قصير في العلاقات بين البناء الحضري و معطيات معينة من سلوك الناس في المدينة . ويقع هذا المنحى ضمن هيكلية التفكير الحتمي حيث يشكل "المجال \ الفضاء" السبب في السلوك والمفسر له . وفي الحقيقة فان العلاقة بين البيئة والسلوك متبادلة التأثير، فالجيرة السكنية تأخذ خصائصها من قيم و طراز حياة ساكنيها ، مع هذا فان للذاتية الشخصية اثرها في تعزيز او تحجيم مدى استجابات الفرد لما يحيط به . فالتأكيد في معظم الابحاث هنا على الطريقة التي تؤثر بها البنية الحضرية على سلوك الافراد والمجاميع الساكنين فيها ، وبشكل خاص على السلوك المنحرف وعلاقته بالبنية الاجتماعية للمدينة وتنظيمها المكاني .

ركزت الدراسات المعتمدة هذا المنحى على الابعاد المكانية للرحلة للعمل ، اسلوب التسوق حسب موقع السكن و الحالة التعليمية والمهنية لربة البيت ، تجارة المفرد ، اساليب الترويج عن النفس و قضاء اوقات الفراغ حسب العمر و الحالة العائلية ، الخارطة \ الصورة الذهنية التي يمتلكها الافراد عن مناطق المدينة ، وغيرها من موضوعات ترتبط مباشرة بالأسرة وموقعها الاجتماعي و مكان سكنها في المدينة وخبرتها الذاتية والمكتسبة فيها و عنها .

٣ – المنحى البنوي ،

يتسم المنحى البنوي بانه يشكك في مظاهر الناس و ردود افعالهم الذاتية و تفسيرهم للعالم . حيث يتطلب استيعاب المجتمع الغوص في اعماق العالم الخارجي المحيط به لإدراك الاليات الكامنة – الفاعلة فيه . وطالما لا يمكن ملاحظة هذه الاليات مباشرة لذا تتم دراستها بعملية التعليل التجريدي من خلال بناء نظريات . والمنحى البنوي استخدم في البدء لدراسة المجتمعات البدائية (الانثروبولوجيا) . فعلى الرغم من التنوع في الصيغ الثقافية عبر العالم الا ان هناك من يقول بوجود تركيب ثقافي عالمي يحكم سلوك الانسان (مثل حرمة المحارم) . مع هذا فمعظم الجغرافيون يؤيدون المنحى البنوي بالاستناد الى نظريات ماركس وليس نظريات علم الانثروبولوجيا .

وهناك محاولات جادة لتحديث الافكار التي جاء بها كارل ماركس في القرن التاسع عشر عن المدينة الصناعية في ضوء التطورات الحاصلة في المدن في القرن العشرين . وهذه التحديثات تعرف احيانا بالمنحى الماركسي الجديد . قال ماركس ان الالية التي تعمل في المجتمع الرأسمالي ناتجة عن التعارض بين قيم طبقتين رئيسيتين : الطبقة التي تمتلك رأس المال ، و طبقة العمال التي تمتلك القليل و قوة العمل . وبالتأكيد فقد حدث الكثير الكثير منذ ان كتب ماركس نظريته ، وبشكل خاص فان تركيبة الطبقات ودور الدولة قد اصبحا اكثر تعقيدا عن ما كانت عليه في زمنه . مع هذا ، ففي جذور المنظور الماركسي فان التطورات الاجتماعية الراهنة ترتبط بالصراع الطبقي على القيم . لذا فان المنحى البنوي يركز على المحددات المفروضة على سلوك الافراد من قبل التنظيم الكلي للمجتمع و نشاطات مجاميع ومؤسسات

مؤثرة في المدينة . ومن النقد الموجه لهذا المنحى ان الماركسية اهملت حقيقة وجود العديد من التعارض في المجتمع اضافة الى الصراع الطبقي ، مثل الجندر و العرق و العمر و الجنس ، و الدين و التهميش ، والقومية و الانتماء السياسي ، موقع الجيرة السكنية ، وغيرها . فهناك اصواتا تتعالى مع مرور الزمن تمثل مصالح مجاميع متنوعة ومتباينة في المدينة . ومن النقد الموجه الى الماركسية ايضا ضعف اهتمامها بالأحاسيس الانسانية ، مثل قدرة الناس على صناعة خياراتهم واتخاذهم القرارات لتحديد مقدراتهم ومصيرهم . وفي الواقع ، وبالمقابل فهناك العديد من الاشخاص فاقد القدرة للدفاع عن النفس عند مواجهة القوى الاقتصادية .

سلطت الدراسات التي اعتمدت هذا المنحى على الكثير من المعطيات غير المنظورة من قبل غير المختصين والمعنيين ، في ما يخص : سوق العمل وتركيبته ، البطالة ، الجريمة ، الحرمان و الحرمان المضاعف ، تأثير مناطق المشاكل واسباب تكونها ، وغيرها من الموضوعات الحيوية . فكل منحى اضاف شيئا جديدا وسلط ضوء على جوانب غير واضحة او مهمشة من قبل المناحي الاخرى .

٤ - منحى ما بعد البنيوية ،

تعارض ما بعد البنيوية وبشدة فكرة ان العالم يمكن تفسيره بسبب عامل واحد هو الصراع الطبقي ، فالمجتمع يعاني من كم كبير من حالات اللامساواة واللا استقرار . وان هذه الحالات قد انعكست بأشكال متنوعة بما فيها اللغة والاعلانات والموسيقى الشعبية و المظهر الارضي . فجميع هذه الصيغ تضم معان مشتركة وكذلك ما يعرف بالخطابات الموجهة . فليس هناك خبرة بسيطة نقية ، فجميع خبراتنا قد ترشحت عبر مجموعة معينة من القيم الثقافية والحضارية التي نؤمن بها . فالطريقة التي نقدم بها الحقيقة ونمثلها مهمة جدا وبقدر الحقيقة نفسها . ولهذا فان الكلمات التي نعبر بها ليست حيادية بل فيها ما تحويه من قوة افتراضات ومعاني عميقة . مما يعني ، ان تحليل ثقافة المجموعة امر حاسم من اجل استيعاب لغتها و خطابها . لذا فان تأثير فلسفة ما بعد البنيوية على التفكير الجغرافي عامة ، والجغرافيا الاجتماعية للمدينة جوهرى مما ادى الى تغيير في المسار الثقافي للعديد من الباحثين .

فتح هذا المنحى الباب على مصراعيه لدراسة المظهر الحضاري للأرض الحضارية وما يعنيه من قيم ومبادئ و تقاليد واعراف سائدة في المدينة ، وان التغييرات الحاصلة فيها ناتجة عن تغييرات ضمنية لما يحدث في البنية الاجتماعية للمدينة من احداث ومستجدات . فقد درست الجزر الحضارية في المدينة ، كما درست العمليات السياسية التي وراء مثل هذه التغييرات .

دراسة الجغرافيا الاجتماعية للمدينة

المدينة ليست تركيبا عمرانيا فحسب ، بل هي الناس القاطنين فيها ومن نتاج تصوراتهم و مخيلتهم لها ، فليس هناك صيغة او صفة تعميم صالحة لها ، بل إن ما يقوله الناس وما يعتقدونه إنما يعكس تباينا واسعا وافكارا متنافرة عن المناطق الجغرافية فيها . وان هذه الافكار ليست ثابتة ، وانما تتغير عبر الزمن ومع الظروف ، ومع التجربة . يعني هذا ان ليس هناك جغرافية اجتماعية واحدة للمدينة . والنقطة الحرجة في هذا ان التصورات الجغرافية عن المدينة تشكل بطريقة مباشرة وغير مباشرة البنية العمرانية لها والتي بدورها تنعكس مرة اخرى لتشكل البنية الاجتماعية ، فالتأثير متبادل . فعلى سبيل المثال فان الصورة المرسومة للضواحي الحضارية كونها متجانسة اجتماعيا و نسبيا آمنة و إن نسبة الاناث فيها عالية و بيئتها تعكس الخصوصية

لساكنيها ، بالمقابل فان مركز المدينة يمثل حالة عدم التجانس الاجتماعي ، وسيادة نسبة الذكور فيه ، ونسبيا يفتقد الامن هناك . تحمل هاتين الصورتين الكثير من الحقائق ، ولكن ليس الحقيقة بأكملها . فالدراسات الراهنة اشارت الى بساطة هذا التعميم ومحدوديته ، في خصوص نسبة الجنس و نسبة الشعور بالأمان او الملكية (عامة \ خاصة) . رغم هذا فان هذه الافكار قد اعتمدت من قبل المخططين .

تختلف النظرة للمدينة بين معجب و من يعاني من مشاكلها و اوضاعها . حيث تنعكس هذه التصورات من خلال مختلف الاستعارات والتشبيهات المطلقة على الشيء نفسه عند مقارنته بغيره ، رغم عدم التناسب حرفيا ف(الغابات الحضرية مثلا) يعكس الموقف من المدينة و جيرانها السكنية . والعديد من التشبيهات المستخدمة لوصف و تحليل المدينة ذات نبرة سلبية تعكس الشعور المضاد للحضرية . (التيه ، الكابوس ، الغابة) . تقابلها تشبيهات مناقضة عند البعض الاخر، فالمدينة عند الطرف الاخر هي اماكن للمتعة والاثارة ، والحرية ، و التنوير (المدينة حديقة الافكار ، ومسرح الحياة ، وانا تنصهر فيه الاشياء) . ويظهر هذا التعقيد عند وصف الاحياء السكنية الخاصة (ghetto) في مركز المدينة التي تقطنها اقلية عرقية ، فهي اماكن لإخفاء المجرمين واحتوائهم ، و فيها النداعي العمراني ولكنها في الوقت نفسه ميدانا لطفرة ثقافية (جزر حضرية – ثقافية). يعني هذا ان هذه الاستعارات اللغوية والتشبيهات ليست فقط قد استخدمت لاستيعاب المدينة و وصفها ، بل تنعكس على مختلف السياسات الحضرية المتبعة والمعتمدة فيها . النقطة المهمة هنا ان هذه الاستعارات تمثل نظريات معينة ومن منظور مصالح مجاميع محددة . وبعض الدراسات لها تأثيرها الكبير في رسم السياسة الحضرية . فالاستعارات المستخدمة من قبل مدرسة شيكاغو البيئية قد اطرت الافكار و السياسات ، وبهذا فقد الحياد في البحث والدراسة. كما في مفاهيم التغلغل والانتشار والسيادة و غيرها من مفاهيم نقلت من عمليات النبات الى استعمالات الارض و سلوك المجاميع البشرية في المدينة .

فالمدينة بين حلم البعض في العيش فيها للارتقاء والتقدم الاقتصادي – الاجتماعي – الثقافي و بين كابوس من يرزح تحت وطأة واقعه و المتطلبات الثقيلة للعيش فيها . وبين الاثنين يعيش الفرد تباينا في كل شيء ، والقلة السعيدة هي من تتحقق احلامها بدون الوصول الى مرحلة الكابوس . وقد وصفها البعض بالجحيم ، وبالغابة وسيادة شريعة الغاب فيها ، وغيرها من الصفات ، والتي تنعكس بطريقة واخرى على صناعة قرارات الافراد فيها ومواقفهم وسلوكياتهم ، سواء شخصية ام ذات طابع عام مؤثر في القرارات الرسمية .

جدل المكاني- الاجتماعي

الاماكن الحضرية من صنع الناس ، لذا فإنها تأخذ صفاتها من الناس القاطنين فيها . وبما ان الناس تعيش و تعمل في اماكن فانهم يفرضون انفسهم تدريجيا على بيئاتهم ، يقومون بتعديلها و تحويلها بقدر ما يستطيعون لتناسب احتياجاتهم وتعبر عن قيمهم الذاتية . وفي الوقت نفسه فانهم يتكيفون تدريجيا مع البيئة العمرانية ومع الناس المحيطين بهم . لذا ، هناك عمليات مستمرة مزدوجة التأثير والتأثر ، انها جدلية المكان – الاجتماعي حيث يعدل الناس الاماكن الحضرية وفي الوقت نفسه يتكيفون ويطرقون مختلفة للفضاءات التي يعيشون ويعملون فيها. فالجيرات السكنية و المجاميع الاجتماعية المحلية تتكون وتدام و تخضع للتعديل والتحويل و صياغة قيم و سلوكيات ساكنيها ، في حين انها تتأثر بما يحيط بها وبالقيم و المواقف وسلوكيات

الناس المحيطين بها. وفي الوقت نفسه فان عملية التحضر جارية لتغيير مجالات تفاعل قوى الاقتصاد و الديموغرافيا و الاجتماعية و الثقافية في الاماكن الحضرية . لذا لا يمكن ان يعد الفضاء الحضري وسطا حيايدا للتعبير عن العمليات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الجارية فيه. وهذه العمليات مهمة جدا و مساهمة في تشكيل نمط التنمية الحضرية و طبيعة العلاقات بين مختلف المجاميع الاجتماعية ضمن المدينة . فالفضاءات الحضرية و المسافة الفاصلة بينها مهمة لتحديد شبكات العلاقات الاجتماعية و الصداقة و الزواج وغيرها . وقد قيل اين تسكن اقل لك من انت ، وقال البعض بان اختيار مكان السكن يعني تحديد خيارات الابناء للزواج . وايضا تعد المنطقة الاساس المكاني للتنمية الاجتماعية و دعم المصالح فيها وذلك لقدرتها على تشكيل المواقف و تأطير سلوكيات ساكنيها . وللمسافة الفاصلة بين الاماكن اثر كبير في تحديد نوعية الحياة في مختلف اجزاء المدينة لما تملكه من تباين في سهولة الوصول الى الفرص و المنافع العامة والخدمات و سوق العمل و التسوق و المدارس و العيادات الطبية و الحدائق و مراكز الرياضة . وبسبب المنافع التي يحصل عليها الفرد من القرب من هذه الخدمات فإنها تسهم في مستوى رفاهه وطموحاته .

وتشكل المسائل الموقعية في الغالب بؤرا للتعارض والصراع ضمن المدينة نفسها ، وبهذا تعطي المنظور المكاني دور المفتاح لتحليل السياسة الحضرية . كما ان تجزئة المجال من خلال استحداث حواجز داخلية فيه تمثل خاصية اضافية تسهم وبشكل مباشر في تداعي العديد من الاجواء في الحياة الحضرية . فمناطق تغذية المدارس على سبيل المثال لها مضامينها المهمة في حالة المجتمعات المحلية وسوق السكن فيها ، بينما لحدود المناطق الانتخابية دورها في رسم نتائج الانتخابات والوضع السياسي في المدينة بأكملها . فاختيار مدارس الابناء مهم جدا عند البعض بحيث تحدد مكان سكنهم ، و يعمل مضاربو العقارات دورا بارزا في تشكيل البنية الاجتماعية للمدينة بوضع قيود على بعض المناطق تحول دون سكن مجاميع معينة فيها .

الحالة الجغرافية العامة للمدينة

درست المدن في غرب اوربا وقارة امريكا الشمالية بشكل واسع ومععمق ، وتمت المقارنة بينها من جهة ، و بينها ومدن بلدان العالم الاخرى من جهة ثانية وذلك لتباين مراحل التقدم الاقتصادي و الحضاري بين المجتمعات والدول . فمجتمع مدن غرب اوربا و امريكا الشمالية يعيش حالة اقتصاد ما بعد الصناعة (حيث تداعي العمل في الصناعات امام تنامي وتقدم الخدمات وصناعاتها) . وقد يكون مصطلح ما بعد الصناعة فيه شيء من الغموض، فمازالت الصناعات في المدن بشكل كبير . مع هذا فمصطلح ما بعد الصناعة يشير الى ان هذه المدن عاشت تجربة تنوعت فيها التغييرات التي ميزتها عن المدن الصناعية للقرن التاسع عشر . فمدن غرب اوربا و امريكا الشمالية حيث مستوى التحضر فيها هو الاعلى ، ومع هذا فهناك فروقات بين الاثنين ، فمدن غرب اوربا هي الاقدم عمرانا من مدن امريكا ، وهي تحتوي ارثا من التنظيمات الاجتماعية و الوسائط الاقتصادية ضمن بنيتها العمرانية ، وأن تركيبها السكاني يضم اقلية سكانية اقل مما موجود في مدن امريكا . يعزز ذلك الاختلاف في طريقة الادارة الحضرية . فمدن امريكا الشمالية تميل الى تجزئة الادارة الى عدد من البلديات المستقلة والمنفصلة عن بعضها البعض ، بينما الخدمات العامة في مدن غرب اوربا مركزية تمويلها

من قبل الحكومة وبهذا يكون التخصيص المالي متوازنا بين ارجاء المدينة . ادى هذا الى ان تكون مدن غرب اوربا افضل من حيث تطور الرفاه الاجتماعي فيها . وليس لهذا اثر على حجم و توقيع الاجور الاجتماعية ضمن المدينة فقط بل ويعزز التأثير على الجغرافيا الاجتماعية للمدينة بأكملها من خلال سوق المساكن . ففي المدن الامريكية اقل من (٥%) من الاسر تقطن في مساكن تابعة للدولة ، مقابل اكثر من (٢٠%) في العديد من مدن بريطانيا تسكن منازل تابعة للدولة او تعود الى جمعيات السكن التي تعمل ضمن قطاع الخدمات غير الربحية .

ومن الجدير بالملاحظة انه في اوربا فان الفكرة العامة عن الخصوصية اقل وضوحا حيث ان هناك ادراكا للضغط الناجم عن التوسع الحضري على حساب الاراضي الزراعية ، لذا فان التخطيط الحضري يمارس دوره بشكل واسع في اوربا في الحد من التوسع الحضري على حساب الاراضي الزراعية . ادى ذلك الى ان تكون مورفولوجية المدينة الاوربية وبنيتها الاجتماعية اكثر التزاما بالتخطيط وفلسفته ومعاييره . فعلى سبيل المثال فان سياسة اعادة توزيع العمل و السكن لا مركزيا و تكاثر المتاجر الكبرى خارج المدينة اقل وضوحا في مدن اوربا مقارنة مع مدن امريكا وذلك بسبب سياسة حصر التوسع الحضري في اوربا . النتيجة الحتمية لهذا ان المنطقة التجارية المركزية CBD في المدن الاوربية ما زالت تحتفظ بحيويتها التجارية اكثر من مثيلاتها في العديد من المدن الامريكية . يضاف الى ذلك ، هناك فروقات مهمة اقليمية و وظيفيا في الجغرافيا الاجتماعية للمدينة . فمدن الساحل الشمالي – الشرقي في امريكا تختلف كليا وبطرق متنوعة عن مدن نطاق الشمس ، عن مدن كندا ، فلم يعد التعميم مناسباً .

تغيرات في الجغرافية الاجتماعية للمدينة

لقد اصبح مستحيلا وصف المدن ، فمراكزها لم تعد مراكز كما كانت سابقا ، وحافاتها مبهمة بدون بداية او نهاية . فلا الكلمات ولا الارقام ولا الصور كافية لتعطي التعقيد الحاصل في شكلها وبنيتها الاجتماعية . فبعد التعود الى المظهر والبنية التي كانت عليها جاءت موجات من التغييرات لتجعلها شيئا اخر مختلف كلياً . وفي الواقع فان المدن تمر في طور جديد ، طور تحولات فيه تضمينات مهمة جديدة لمسار التحضر والتنمية الحضرية . ولهذا الطور جذور في دينامية الرأسمالية و بشكل خاص عولمة الاقتصاد الرأسمالي ، وزيادة في سيادة التكتلات الكبيرة من المؤسسات ، والتحول المستمر من اقتصاد الصناعات الى نشاط الخدمات . ولهذه التغييرات ما يصاحبها من تحولات في التركيبة الديموغرافية و الثقافية وفي الحياة السياسية للمدينة التي تتبلور مع مرور الزمن .

التغير الاقتصادي والبنية الحضرية

منذ سبعينات القرن الماضي واقتصاديات اوربا و امريكا الشمالية قد دخلت طوراً جديداً يختلف كلياً عن الاطوار السابقة ، ويعرف هذا الطور بنظام فورد الجديد في الانتاج من حيث اضحى التركيز على : ماذا ينتج ، كيف ينتج ، واين ينتج . فبالنسبة الى ماذا ينتج فالالاتجاه السائد قد تحول عن الصناعات الزراعية والتحويلية باتجاه النشاطات الخدمية . وهناك فروقات جوهرية بين انجازات مختلف انواع الخدمات . فعلى النقيض من النظرة العامة لخدمات تجارة المفرد و خدمات المستهلك كقوى تقود نحو تقدم الاقتصاد ، الا انها في الواقع لا تنمو بشكل متسارع ، مقابل نمو انتاج الخدمات ، وخدمات القطاع العام و الخدمات غير الربحية (التعليم العالي و بعض معطيات الرعاية الصحية) التي تسهم في توسع العمل في

قطاع الخدمات . وقد اشير الى هذه التحولات في الكتابات تحت مسميات التغييرات في تركيبية سوق العمل .

وبالنسبة الى تنظيم الانتاج فهناك اتجاهين ، الاول باحتكار القلة للسوق حيث تقوم الشركات الكبرى والاكثر فاعلية بإخراج منافسيهم من السوق و السعي الى تنويع نشاطاتهم . اما الاتجاه الثاني فالتحول من الانتاج الكبير الى اعتماد نظم انتاج مرنة لأسواق محددة . ولهذا الاتجاه اثر كبير جدا على الجغرافيا الاجتماعية للمدينة طالما ان المرونة في النشاط الاقتصادي لها بصماتها على التنظيم الاجتماعي والحياة الاجتماعية في المدينة ، مؤدية الى انشطارات جديدة و استثمار القديم منها .

وبالنسبة الى اماكن الانتاج فان الاتجاه العام هو اعادة توزيع النشاطات على مستوى المدن العملاقة ، ومستوى الوطني و العالم ، استجابة لسياسة إعادة ترتيب التكتلات الحضرية . وبنمو التكتلات الحضرية فإنها ترشد عملياتها بطرائق مختلفة ، منها الغاء التكرارات في النشاطات ضمن الاقاليم نفسه و ضمن الوحدة الادارية ، ناقلة الانتاج الرتيب و عمليات التجميع الى الاقاليم التي تكون كلف القوة العاملة فيها منخفضة ، وناقلة مكاتب العمليات الساندة الى الضواحي الحضرية حيث الايجارات اقل وكذلك الضرائب ومعززة وظائف المكاتب الرئيسية و مختبرات البحث والتطوير ونقلها الى حيث تكون في وضعيات اكثر تناسبا مع طبيعة عملها . ادى ذلك كله الى حدوث عمليات متناقضة ومعقدة قد عدلت المظهر الاقتصادي للأرض على مستوى العالم .

ومن النتائج الرئيسية وذات علاقة بالجغرافية الاجتماعية للمدينة سياسة اعادة توزيع الصناعات في العديد من المدن والاقاليم الحضرية في القلب الصناعي لاوربا وامريكا الشمالية . وكذلك التعجيل في اعادة التوزيع اللامركزي للصناعات التحويلية و الخدمات ضمن اقاليم المدن الكبرى . و التحول الاخر قد جاء بعد ان ارتقت بعض المدن لتكون عالمية في التخصص في الانتاج ، والعمليات ، و تجارة المعلومات الخاصة والذكاء الاصطناعي . قابل ذلك سياسة اعادة مركزية الخدمات ذات المرتبة العالية و الخدمات . وفي الوقت نفسه فان عولمة الاقتصاد وتأثير تقنيات الاتصالات الرقمية قد سحبت مدنا منفردة واجزاء من مدن الى تغييرات متباينة ومتسارعة وزيادة دائرة التعقيد في التبادل الاقتصادي والتقني . وبهذا فقد اعيد رسم النمط التقليدي بنمط اخر اكثر حيوية و بجيوب مكانية لأناس ذوي اتصالات كبيرة ، ولمعامل ومؤسسات ذات صلات متسعة مع مختلف الاماكن عبر الانترنت والهواتف النقالة و التلفاز مع سهولة الوصول الى خدمات المعلومات . ان التطور غير المتوازن في شبكة المعلومات وتقنيات الاتصالات قد بدأت تفرض ظهيرا ارضيا جديدا للتجديد والتنمية الاقتصادية و التحولات الثقافية ، وفي الوقت نفسه ترسخ حالة اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية ضمن المدينة مؤدية الى الفصل الحضري وتجزئته . وهذه التغييرات ادت في محصلتها النهائية الى تغييرات كبرى في الجغرافيا الاجتماعية لكل مدينة ، مؤثرة على كل شيء فيها بدء بالبنية الطبقية والتنظيم الاجتماعي الى توزيع الخدمات الحضرية و بنية السياسة الحضرية . وفي الوقت نفسه فان اعادة تركيبية الاقتصاد والتحويلات الجديدة قد انتجت تغييرات مهمة في تركيبية سوق العمل الحضري ، وليس اقلها الميل نحو الاستقطاب الاقتصادي . ومن هذه النتائج ايضا الزيادة الحاسمة في البطالة في مدن العالم الصناعي و مراكز اقاليمه الصناعية .

و جراء الابتعاد عن الصناعات التحويلية فقد انخفضت نسبة العمالة من ذوي الياقات الزرقاء مقابل زيادة ذوي الياقات البيضاء (المهنيين والإداريين و العمال المكتبيين) .
و ضمن قطاع الصناعات التحويلية و بسبب التقدم التقني و التشغيل الذاتي فقد اتسعت فرص عمل المهندسين ومساعدتهم الفنيين و المهن شبه الماهرة . و ضمن قطاع الخدمات فقد ساد العمل الجزئي في تجارة المفرد و خدمات المستهلك و المهن الثانوية (معامل صغيرة او حوانيت او مكاتب المعامل) حيث لا تتطلب خبرة عالية ومستوى الاجور فيها منخفض و فرص التقدم محدودة . بالمقابل فان خدمات الحكومة تميل الى الزيادة في المهن الاولية (ذات مستوى عال من الاجور والامان) . النتيجة الرئيسية من وجهة نظر الجغرافيا الاجتماعية للمدينة ، تنامي نسبة الاسر من العمال والطبقة المتوسطة التي تجد صعوبة في الحفاظ على مستوى معاشي مقبول لها بدخل واحد للأسرة . التغيير الاخر هو تنامي الاقتصاد غير النسقي الذي ادى الى ايجاد انواعا جديدة من تنظيمات الساكنين ، وتقسيما جديدا للفضاء الحضري و اشكالا جديدة من العلاقات العامة . هذه التغيرات تأخذ مكانها تدريجيا في المدن الكبيرة ، ولهذا نرى نمو شركات الخدمات مع محلات حوانيت الحلويات المشغلة من قبل عمال غير مؤهلين ، وتشكل مجاميع جديدة مترفة من الاداريين و التقنيين و تهميش مجاميع جديدة . وبهذا فان الجغرافيا الاجتماعية للمدن الكبيرة معقدة ، حيث انتجت اجواء اجتماعية جديدة مميزة والمطلوب ربط هذه الاجواء مع بعضها البعض ضمن الوحدة الوظيفية للمدينة نفسها .

بصمات التغيير الاسري

منذ حوالي ٣٠ عاما واكثر حصلت بعض التغيرات الديموغرافية المهمة والتي بدأت تترجم في اوائل القرن الحادي والعشرين على شكل ظواهر اجتماعية تدرسها الجغرافيا . فالأسر ذات الدخل الواحد قد تراجعت نسبتها امام اسر بأكثر من دخل واحد (اثنين في الغالب) ، ونسبة الاسر الاحادية الوالدين في تزايد وأن حوالي ثلث الساكنين households مكونة من شخص واحد يعيش بمفرده . وهذا ما حدث في مدن اوربا وامريكا على حد سواء . ويفسر ذلك ميل جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية الى تكوين اسرة بطفلين فاكثر ، وكان سن الزواج مبكرا نسبيا حينها . ومنذ اواسط ستينات القرن الماضي وبانتشار سياسات تنظيم الاسرة وتوفر موانع الحمل المختلف الامر ، فقد اصبح ممكنا تأجيل عملية الانجاب فانخفضت نسبة الولادات . وفي الوقت نفسه وبوصول الوالدين الى قمة الدخل والتي تعد وسيلة مهمة للتحويل الثقافي والاجتماعي فقد تغيرت افضلية طراز الحياة من العائلية الى الاستهلاكية . ولهذه التغيرات نتائج مهمة جدا بالنسبة للجغرافيا الاجتماعية للمدينة . فبالإضافة الى ما تتضمنه الزيادة في النزعة الاستهلاكية لطراز الحياة الحضرية فان تناقص نسبة الولادات لها اثرها ايضا على العديد من المعطيات الاستهلاكية ، ولارتفاع نسبة النساء في العمل اثر في الطلب على تسهيلات رعاية الاطفال ، فهناك مضامين تشير الى وصول مسيبي الطفرة الديموغرافية الى سن متقدم . وبوصول اطفال الطفرة \ الهبة الوراثية الى سن التقاعد ستبدأ مرحلة تغييرات جديدة . ولربما التغييرات الاكثر اهمية هي في ما يتعلق بالمرأة وما يصاحبها من نزعة استهلاكية و السيطرة على الولادات و زيادة مشاركة الاناث في سوق العمل . و التأثيرات بدأت تتضح من خلال المواقف لتحسين فرص التعليم و خيارات العمل الواسعة

والتي عززت التركيبية غير التقليدية للأسرة و طرز الحياة . يضاف الى ذلك تناقص القيمة الاجتماعية للزواج مؤدية الى تداعي نسبة الزواج وزيادة نسبة الطلاق وزيادة نسبة العيش مع بعض بدون زواج ، وبالمحصلة النهائية الضغط على نسبة الخصوبة و الزيادة الكبيرة في عدد الساكنين غير التقليديين (الام العزباء على وجه التحديد) مع احتياجات السكن غير التقليدي ، وسلوكيات غير تقليدية و طلب غير تقليدي على الخدمات الحضرية .

وصاحب تأثيرات اعادة تركيب الاقتصاد زيادة عدد الاسر التي تراسها اناث و تدني عام لحصة النساء في سوق العمل مما ادى الى تعجيل تغيير اخر ذي اهمية في الجغرافية الاجتماعية للمدينة : التهميش الاقتصادي للنساء و تأنيث الفقر . والنتيجة الاخرى المهمة للتغيرات الديموغرافية في مدن غرب اوربا تنامي التنوع الثقافي و العرقي فيها . وهذا ملاحظ في المدن الكبرى ، مثل لندن وباريس و نيويورك و لوس انجلس . فهذه المدن استلمت اناسا من العديد من دول العالم المختلفة ومنذ زمن غير قصير ، الا ان الموجات الجديدة اكثر تنوعا رغم انها اقل حجما ، ولأسباب عديدة بما فيها اسباب سياسية .

المدينة والتغير الثقافي

ومنذ ثمانينات القرن الماضي ونزعة الاستهلاك والقيم المادية تنحو نحو التناقض ، واحد اسباب ذلك التغير الحاصل في طراز الحياة والابتعاد عن ما كان سائدا مع الجيل المنتج للأطفال . وحفز هذا الاتجاه سعي الرأسمالية للمنافع من خلال انتاج ما يسهل استهلاكه وجذب المستهلك اليه وترغيبه به الذي اصبح متأثرا بسياسة المنتجين ومنقادا لها طواعية . ومن ابرز معطيات هذا الاتجاه والذي له اثره البين على الجغرافيا الاجتماعية للمدينة هو زيادة الطلب على ملكية السكن والتأكيد على ما يصاحب ذلك من مظاهر اجتماعية ومكملات وبما يعبر عن الخصوصية والوجاهة . مقابل ذلك ومنذ ستينيات القرن الماضي يتنامى اتجاه معاكس من قبل شباب الطبقة المتوسطة كرد فعل ضد المادية والتقنيات العالية و العولمة . وقد انعكست افكارهم من خلال قيم ومبادئ البيئييين و الليبراليين واستدامة التنمية الحضرية وما بعد المعاصرة والمعمار الرومانطقي الجديد والتصاميم العمرانية الحديثة. وقد سار الاتجاهان مع بعضهما البعض وليس كأضداد . المستفيد النهائي من كل هذا الطبقة المتوسطة منتفعة من نتائج الطرفين .

الاتجاهات المشار اليها انفا تحمل في طياتها الكثير من المشاكل و المآزق التي لها مسائلها السياسية ايضا . فإعادة ترتيب البنية الاقتصادية له اثره على العلاقات الطبقيية وما يصاحبها من بصمات جغرافية . فسوق العمل قد اصبح اكثر تجزأة من خلال عمليات النمو والتداعي والتحول في توازن القوى الاقتصادية والاجتماعية والذي قد اعاد هيكله المظهر الارضي السياسي و حدوث تيارات شد مستمرة بين الفئات المختلفة . وقد انتشرت افكارا خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي مفادها ان حالة الرفاه الاجتماعي قد ادت الى مستويات عالية من الضرائب غير المبررة ، والى عجز مالي ، وتشبيط للعمل والتوفير ، وتضخيم طبقة عمال غير منتجة و تبني مواقف غير حازمة تجاه مجاميع المشاكل في المجتمع . وكل هذه تنعكس بطريقة واخرى على الجغرافيا الاجتماعية للمدينة عند اجراء الانتخابات .

فجغرافية الانتخابات في مدن انكثرا على سبيل المثال لا الحصر ، فان مركز المدينة يسود فيه التصويت الى حزب العمال ، اما الاطراف الحضرية (القطاع الخاص) فتميل الى حزب المحافظين تقابلها في الاطراف الحضرية حيث مساكن الدولة فتصويت ساكنيها لحزب العمال ، ويبقى الريف الزراعي مساندا الى حزب الاحرار . السؤال هنا ، هذا ما كان سابقا ، فهل بقي على حاله بعد هذه التغييرات ؟

على الرغم من ان مدننا ليست بالصناعية ، وانما خدمية ادارية بدرجة كبيرة (رغم تدني مستوى الخدمات العامة فيها) الا انها تأثرت بالعولمة ، فانتشار المولات ، والجامعات والمدارس الاهلية و العيادات والمراكز الطبية التخصصية واعادة توزيع المحال التجارية والمكاتب والمؤسسات وغيرها على مختلف ارجاء المدينة يوحى بركوبها الموجة . السؤال : ما هي بنيتها الاجتماعية ؟ وما اساسها الاقتصادي ؟ وما هي العوامل التي تحرك المظهر الحضاري الارضي فيها وتغيره ؟ اسئلة كثيرة تتطلب التقصي الموضوعي بعيدا عن الدجل السياسي . المطلوب وضع تصاميم عمرانية واستدامة تنفيذها والحفاظ على شخصية مدننا من الضياع والعشوائية و ردود الافعال غير المنطقية . وفي المحاضرات القادمة ، بإذن الله سيتم الاشارة اكثر فاكثر الى واقع مدننا وتركيباتها الاجتماعية .